



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

تونس في 30 / 05 / 2018

مراسلة رقم 229 / 2018

إلى السيد رئيس مجلس النواب

سؤال كتابي إلى السيد وزير الخارجية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول شبهات إخلالات طالت التعيينات

سيدي الوزير، تحية واحتراما

وصلتني تشكيات من منظوريكم بالوزارة حول شبهات إخلالات طالت التعيينات، الرجاء التفضل بالتوضيح :

- أسباب التمديد لسفير تونس ببروكال، الذي بلغ سن التقاعد في أكتوبر 2017 و إستوفى مهمته (5 سنوات) و هل لعلاقاته مع رئيس مجلس نواب الشعب الموقر محمد الناصر علاقة بالتمديد؟ ما هي المصلحة او الجدوى في تمديد مهمة السيد طاهر الشريف؟
- ذكر السيد النائب طارق الفتيتي أن سعادة السفير طاهر شريف حضر جلسة مفاوضات مع أطراف أوروبية و هو في حالة سكر يمنعه من أداء مهامه، الرجاء مدي بمال التحقيق الإداري في الموضوع
- هل تدخل فعلا السيد حافظ قايد السبسي للتمديد للسيد حافظ الخياري كسفير لتونس بنيويورك (إنتهت مدته في جوان 2017) ؟
- الرجاء توضيح ما عرف بقضية الفواتير المدلسة التي اتهم فيها نفس السيد الخياري في 2005
- الرجاء توضيح أسباب دفع السفارة التونسية بجنيف مبلغ 80000 فرنك سويسري في 2006 كتسوية في قضية تحرش جنسي بسيدة برازيلية عاملة في السفارة اتهم بها نفس السيد الخياري



- ماهي أسباب رفضكم تقديم ملف الإختلاسات التي كشفها الفريق المشترك في السفارة التي يرأسها السيد الخياري إلى النيابة العمومية مما يجعلكم مشاركين فيها بالنسبة

-ما مصير التحقيق الذي فتحته الوزارة في قضية اختلاس أموال ترحيل الموتى الذي فتح السنة الفارطة على اثر اكتشاف شبهة تدليس في الفواتير المقدمة فإذا برء التحقيق الشركة المعنية لماذا لم يقع اعادة ادراجها ضمن الشركات المعتمدة وان أكد التحقيق الفساد فلماذا لم تتخذ الوزارة أي اجراء قانوني لمعاقبة المسؤولين استرجاع الأموال المنهوبة و ما صحة تدخل الأحزاب الحاكمة لفائدة الشركة المتهمه

- وقع تعيين السيد محمد المزغني سفيرا لتونس في فيينا، رغم عزله سابقا ثلاث مرات لضعف أدائه (مالطا، مارسيليا، إسبانيا) و أخطائه المهنية الفادحة، الرجاء التوضيح و هل أن إعادة تعيينه سببها ضغط رجل الأعمال لطفي عبد الناظر، أحد ممولي حزبكم؟

- وقع انتخاب السيد منصف البعتي كخبير دولي في اللجنة الأومية لكافحه الإختفاء القسري، و رغم أن القانون الأومي يفرض عليه الحياد، إلا أنكم متعتموه بعقد شغل مع وزارتك بعد رفض الحكومة التمديد له، فقط لعلاقة صداقة تجمعكم و في مخالفة للقوانين، الرجاء التوضيح .

سيدي الوزير، الرجاء توضيح النقاط المذكورة أعلاه و تبين الشروط الموضوعية للتعينات في منصب رئيس بعثة ديبلوماسية .

في انتظار توضيحكم، تقبلوا سيدي الوزير أسمى عبارات التقدير.

ياسين العياري

3 أكتوبر 2018

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الخارجية
الديوان

18/10/18

إلى
السيد رئيس ديوان
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: أجوبة وزارة الشؤون الخارجية عن أسئلة كتابية.

المرجع : مراسلتكم عدد 925 بتاريخ 08 أكتوبر 2018.

المرفقات : واحدة.

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع، أشرف بموافاتكم طيبة، بوثيقة تتضمن بأجوبة
وزارة الشؤون الخارجية على الأسئلة الكتابية الموجهة من النائب المحترم السيد ياسين
العياري.

وتقبلوا السيد رئيس الديوان فائق عبارات التقدير والاحترام.

عن وزير الشؤون الخارجية

رئيس الديوان

رياض الدريدي

المراسلة رقم	18/10/18
التاريخ	08 أكتوبر 2018
المراسلة رقم	925
التاريخ	08 أكتوبر 2018

(2) السؤال : حول "شبهات إخلالات طالت التعيينات" (النائب السيد يامين العياري).

الرد:

- تخضع التعيينات بالخارج في مختلف المسؤوليات بالنسبة إلى منتسبي وزارة الشؤون الخارجية إلى معايير موضوعية تركز على الكفاءة والجدارة وعلى مبدأ تكافؤ الفرص.

- تم التمديد لسفير تونس ببروكسال الذي بلغ سن التقاعد في 01 جانفي 2018 لمواصلة مهامه إلى تاريخ الحركة السنوية لسنة 2018 وقد تم إنهاء تعيينه بتاريخ 31 جويلية 2018.

- تم التمديد للسيد خالد الخياري، سفير تونس بنيويورك، لإعداد ومتابعة مشاركة تونس في أشغال الدورة 73 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ولمواصلة الاهتمام بملف ترشح تونس لمجلس الأمن للفترة 2020-2021 الذي بدأ الإعداد له وحشد الدعم لضمان فوز بلادنا بهذا الاستحقاق الهام.

- وبخصوص القضية المرفوعة من طرف شركة "طريق الخلود" لترحيل الجثامين ضد الدولة التونسية، فقد تم الترخيص لسفارتنا بباريس لرفع دعوى ضد هذه الشركة بعد اكتشاف شبهة تزوير وتلاعب في الفواتير المتعلقة بترحيل جثامين التونسيين المتوفين بفرنسا. وأوقفت بعثاتنا القنصلية في فرنسا التعامل مع هذه الشركة التي قامت تبعا لذلك برفع قضية ضد بعثاتنا في باريس أمام القضاء الفرنسي مطالبة بالتعويض عنما اعتبرته ضررا لحقها نتيجة إيقاف التعامل معها ومطالبة باستئناف هذا التعاون. وقد نظر القضاء الفرنسي في القضية في الطور الابتدائي وحكم بعدم سماع الدعوى نظرا لعدم جدية مزاعم الشركة وثبوت شبهة التلاعب وتزوير الفواتير ضدها. وهو حكم قامت الشركة باستئنافه.